وهما ساكنان فلو كان التنوين إنما أتى به (عوضا) (٢٨) من الياء بعد حذفها لزم أن تكون قد حذفت لا لموجب .

وربما تأول بعضهم قول سيبويه على انه اراد ذلك ، لا على أنه أراد انه عوض من الياء نفسها ، لكن الأكثر حمل كلام سيبويه على ظاهره . وأن الياء حذفت استثقالا لها (١٤/أ) وعُوِّضَ منها التنوين .

=

فكيف يكون التنوين عوضا عن شيء غير موجود ، أم انهم يعتبرون الحركة موجودة بحسب الأصل ، لا بحسب اللفظ . هذا وقد رأيت المالقي بعد هذا التنوين عوضا عن الياء وحركتها معا (الرصف ص ٣٥١) .

وقال المبرد : فإنما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنه أنقص من باب ضَوارِب ، وكذلك « قاضٍ » لو سميت به امرأه لانصرف في الرفع والخفض ، لأن التنوين يدخل عوضا عما حذف منه فأما ضوارب فلا يجرى ، لأنه يتم فيصير بتمامه خلاف ما لا علة فيه . فإن احتاج الشاعر الى مثل جوارٍ فحقه اذا حرك آخره في الرفع والخفض الا تجريه ولكنه يقول : مررت بجوارِيَ . كما قال .

فلو كانَ عبد الله مولى هجوتُه
ولكنَّ عبدَ الله مولىَ مواليا

فقد أجراه للضرورة مجرى ما لا علة فيه » (المقتضب ١/٢٨٠)

قد يفهم من كلام المبرد : « فإنما انصرف باب جوار » أن تنوينه تنوين صرف وقد فهمنا انه يرى أنه عوض عن حركة الياء ، ولكنه عاد فقال : « لأن التنوين يدخل عوضاً عما حذف منه ، فلعله يقصد بالصرف هنا المعنى الشامل ، وهو أن الصرف معناه التنوين ، وليس المراد بالصرف هنا انه خاص بتنوين التمكين ، فمعروف أن تنوين التمكين يقال له أيضا تنوين الصرف . وقول المبرد « انصرف باب جوار في الرفع والخفض ، لأنه أنقص من باب ضوارب » يشبه قول الأخفش الآتي ، وهو أن التنوين هنا تنوين صرف ، لالتحاقه بعد حذف الياء بأوزان الآحاد ، وخروجه عن وزن « مفاعل » . ونلاحظ أن المبرد استخدم المصطلح البصري والمصطلح الكوفي فالمصطلح هو « الممنوع من الصرف » والمصطلح الكوفي « ما لا يجرى » فالصرف عند الكوفيين هو الإجراء أنظر قول الزجاج في (ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢) .

(٢٨) في جميع النسخ (عوض) بالرفع والصواب بالنصب على الحال .